د. عبدالله جبريل:

إشكالية الإصلاح في السياق الليبي... قراءة تحليلية

اطلعت على الدراسة التي أصدرها منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية حول مشروع "معا من أجل ليبيا الغد" الذي طرحه سيف الإسلام القذافي في *21* أغسطس *2006*. وقد تكون الدراسة نجحت في رصد المعطيات الأساسية التي تتحكم في مسيرة الواقع السياسي الليبي حاليًا، وتركيبة القوى الفاعلة التي تتجاذب أطراف الصراع وتخوض لعبة التدافع التي صارت تظهر بقوة على سطح الأحداث والمتغيرات، وبخاصة بعد بروز ما سمته الدراسة "ظاهرة سيف الإسلام الإصلاحية". وبالفعل هذه الظاهرة مثلت أخطر وأهم تطور برز على الساحة الليبية، بعد الركود والتجمد الذي ظلت تعاني منه طوال الخمسة والثلاثين عامًا الماضية.

وقد كانت البداية الفعلية لما يمكن أن يسمى "ظاهرة سيف الإسلام الإصلاحية" في منتصف عام *2005*، عندما صدرت عنه أولى تصريحاته القوية التي دان فيها سجل النظام الحاكم في ليبيا في مجالات حقوق الإنسان والحريات العامة والفساد، وأولى التعبيرات عن التصورات الجديدة التي يتطلع لتحقيقها في ليبيا، والتي نشرها في كتابه (معا من أجل ليبيا الغد). وهو الكتاب الذي مثلت محتوياته مادة ملتقى الفعاليات الشبابية الذي ظهر فيه سيف الإسلام على العلن، وأعلن بقوة تلك التوجهات الجديدة التي يتضمنها مشروعه للإصلاح.

وقد كان متوقعًا لكل مراقب ومتتبع لمكونات النظام السياسي في ليبيا أن تثير تلك التصريحات والتعبيرات العنيفة التي أطلقها سيف الإسلام على النظام وعلى الثورة وإدانته المطلقة لسجلها الماضي كله، الذي وضعه تحت شعارات "الفساد" و"الفوضى العارمة" و"الأكاذيب والأوهام"، حفيظة وتحفز القوى التي يقوم عليها النظام، وأن يخلق لديها القناعة الأكيدة بأنها المستهدفة من هذه الحملة،

وأنها لو سمحت لهذا التوجه أن يستمر في طريقه، فسوف تكون هي الخاسرة، وسوف تكون هي الضحية الأولى له.

لذلك لم يكن مستغربًا أن تتحفز هذه القوى جميعها للدفاع عن مواقعها ومكاسبها ومصالحها. ولعلها مارست ما بوسعها أن تمارسه من الضغوط على "القائد". وكانت هذه الضغوط وراء تلك اللهجة التي طبعت خطاب العقيد القذافي نفسه في تجمع ما سمي "الفعاليات الثورية" في البيضاء في 31 أغسطس 2006، واتسمت بكثير من التردد والتذبذب، بين تأكيد الثوابت الثورية، وفي الوقت نفسه تأكيد التوجهات الإصلاحية كما عبر عنها سيف الإسلام في ملتقى الفعاليات الشبابية.

وكذلك التجاذب بين تأكيد إدانة تلك القوى المهيمنة على النظام بالفساد والتخلف وغيرهما، إلى درجة تهديدها وإنذارها وإعطائها مهلة محددة للتوبة والتوقف عن الممارسات المدانة، وبين طمأنتها إلى حمايته لها من التعرض لأي تهديد أو خطر، عبر التلميح إلى التسامح معها عما فات، والتغاضي عما سلف.

وقد كان من الواضح، بالنسبة لي على الأقل، أن كل ذلك إنما يدل على أمر واحد لا خلاف عليه، هو أن النظام برمته: بدءًا من قائده، مرورًا بسيف الإسلام، وانتهاء بسائر القوى التي يقوم عليها النظام، من مثقفين وتكنوقراط وحرس قديم من اللجان الثورية، وقوى أمنية وغيره... واقعون في مأزق، ولا يجدون الجرأة على اتباع الطريق الوحيد المنقذ منه، لأن حساباتهم كلها تقود إلى نتيجة واحدة مؤكدة، هي أن هذا الطريق الوحيد للخروج من المأزق هو الطريق الذي يؤدي إلى إعلان فشل النظام وسقوطه (سياسيًا)، ومن ثم نهاية أي دور أو موقع لهم فيه.

وفي قراءتي لخطاب القذافي وما جاء في خاتمة لقائه بالفعاليات من كلمات: رفاق القائد، واللجان الثورية، وغيرها، وما حفلت به هذه الكلمات من مفردات التمسك بثوابت النظام بما فيها التأكيد على الرؤية الواحدة، والتهديد بسحق الرؤى المخالفة، والإشارة، في الوقت نفسه ـ وإن على استحياء ـ إلى برنامج الشباب وضرورة تنفيذه... أجد أن النظام يعلن عن مأزقه، وتردده القاتل بين استحالة بقاء الحال على ما هو عليه، لأنه بلغ بالفعل آخر مراحل الانهيار والتردي، واستحالة الإعلان عن فشل النظام والتخلي عن السلطة. وهذا التردد هو ما أثمر حالة التجمد والشلل التام التي تعاني منها البلاد في السنة الأخيرة على الأقل، في جميع المجالات.

وقد لاحظت أن دراسة المنتدى تتحدث عن "مشروع سيف الإسلام الإصلاحي"، ولكنها لم تفلح في تعريف هذا المشروع تعريفًا دقيقًا. ومازال السؤال قائمًا: ماذا يريد سيف الإسلام بالتحديد؟

وهل يقتصر مشروعه الإصلاحي على الجوانب الاقتصادية والإدارية، أم أن له بعدًا سياسيًا؟ وإذا كان له بعد سياسي (يمكن أن يستشف من مقولة: من الثورة إلى الدولة، وفكرة دولة المؤسسات) فما هي حقيقة هذا البعد؟ وأين يلتقي أو يفترق مع أسس النظام السياسي القائم، وفي مقدمتها سلطة الشعب وسيادة الرؤية والعقيدة السياسية الواحدة؟

قناعتي أن مشروع سيف الإسلام لا يقوم على رؤية واضحة محددة المعالم، بالرغم من قناعتي أيضًا بأن له تطلعات لإحداث تغيير في الأوضاع القائمة، وإدخال إصلاحات جذرية وحقيقية عليها. ذلك أن تلخيص المشكلة في تلك التصورات المثالية القائمة على مقارنات سطحية بين الواقع المتردي والصورة المثالية التي يحلم بها سيف الإسلام ـ كما يحلم بها الليبيون عمومًا ـ غير ذي فائدة في حقيقة الأمر، لأنه ببساطة لا يشرح لنا الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع حتى بلوغها هذه الصورة القاتمة. وهنا يكمن العيب الأكبر في مشروع سيف الإسلام، لأنه يكتفي بوصف أعراض المرض ومظاهره الخارجية، ولا يضع اليد على أس الداء، وأساس العلة.

ولذلك فلا بد لسيف الإسلام أن يفكر مليا في أن مشروع الإصلاح لن يستطيع أن يتقدم إلى الأمام بخطوات فعلية يؤمل من ورائها بلوغ أية نتيجة إلا إذا تبلورت له رؤية فكرية وسياسية محددة الملامح، واضحة الأبعاد.

وفي تقديري أن الخطوة الأولى الضرورية في هذا السبيل هي بلوغ أصحاب مشروع الإصلاح إلى القناعة الواعية.. بأن المنطلق الوحيد لحل فعلي يتمثل في طرح المسألة برمتها على النظر من جديد، للبحث عن أسس مختلفة لنظام سياسي مختلف، ربما يكون كفيلاً بالخروج من المأزق، وفتح سبل جديدة لمسيرة مختلفة.

بيد أن هذه الخطوة تتطلب خطوة أساسية جذرية ينبغي أن تسبقها، وهي إقدام قيادة النظام السياسي بكل جرأة وموضوعية على الاعتراف بأن التجربة لم تفلح. إن هذه الخطوة كفيلة بفتح السبل نحو البحث عن الحل. وهي التي يمكن أن تتيح فرصة لمختلف فئات الشعب ـ وخاصة ممن رفضوا النظام السياسي ولم يعملوا في إطاره وممن مارسوا تجاهه أشكالاً وأنماطًا من المعارضة ـ لكي يسهموا بآرائهم وأفكارهم، ويعملوا جميعهم، مع بقية أبناء الشعب دون تمييز، بمن في ذلك من آمنوا بالنظام القائم وعملوا في إطاره، ويؤمنون بأطروحاته ورؤاه السياسية، على وضع أسس النظام الجديد، تمهيدًا لمباشرة بنائه وتشييده.

ويمكننا القول أنه قد تم بالفعل القيام بهذه الخطوة، وإن بطريقة أقل صراحة وحـدّة، وذلـك مـن خلال ما أعلنه سيف الإسلام في خطاب 20 أغسطس 2006.

وعلى افتراض أن تلك الخطوة قد تمت سوف يكون من المنطقي ـ قبـل أن يكـون مـن الضروري ـ أن تُهيأ الشروط الضرورية اللازمة لكي يتمكن أصـحاب "الـرأي الآخـر" مـن الإسـهام في عمليـة البحث عن الحل السياسي، عن طريق التعبير عن أفكارهم ورؤاهم بحرية وعلانية، والإعـلان ـ دون خشية من تجريم أو ملاحقة ـ عن مخالفتهم ومعارضتهم، باعتبارها اختلافًا في الرأي، ينبغي أن يكـون مكفولاً للجميع.

وبالطبع تتطلب هذه الخطوة إزالة كل العقبات التي ظلت تحـول دون حريـة التعبـير عـن الـرأي المخالف، وتمثلت في قوانين مختلفة تجرم الرأي المخالف وتجرم التحزب له والدعوة إليه، وتعاقب عـلى ذلك بالسجن والإعدام. وسوف يترتب على ذلك بالطبع:

أولا: إلغاء كل ما ترتب على تجريم الرأي السياسي من عقوبات (رد الاعتبار لمـن فقـدوا حيـاتهم جراء ذلك، وتبرئة أسمائهم من الأوصاف التي ألحقت بهم، وإطلاق سراح من أودعوا السجون).

ثانيا: إلغاء كافة أشكال الأجهزة والتنظيمات التـي كانـت قـد أسسـت بهـدف الـدعوة للنظـام وطروحاته، ورفعت ضمن شعاراتها شعار حماية الثورة والـدفاع عنهـا (اللجـان الثوريـة)، ومنحهـا النظام سلطة ممارسة القمع والقهر والعدوان ضد المخالفين لتحقيق هذه الغاية.

ولا شك أن النظام ـ وبفضل الجهود الخاصة لسيف الإسلام ـ قد انطلق في هذا الإتجاه إلى حد مـا. ومما يدل على ذلك تسوية قضايا أعضاء جماعة "الإخوان المسلمون" بالعفو عنهم وإطلاق سراحهـم وتعويضهم وإعادتهم إلى وظائفهم. ولعل النظام يفلـح في المسـتقبل القريـب في الوصـول إلى تسـوية مماثلة مع بقية سجناء الرأي والسجناء السياسيين الذين يقدر عـددهم في ليبيـا كلهـا مـا بـين 600 الى 700 سجين.

هذه الخطوات وحدها يمكن أن تكون كفيلة بتمهيد الطريق للبدء في خطوات إعادة البنـاء، التـي نعيد التأكيد على أن أهمها وأولاهما بالتقديم هي خطوة فتح الباب (داخل البلاد) أمام طـرح الأفكـار والرؤى والتصورات، عبر مختلف سبل وأدوات التعبير عن الرأي (صحافة ، إذاعة، غيرها)، على نحو فردي أو جماعي (أفراد أو مجموعات من الأفراد يتبنون وجهة نظر واحدة). فهذه الخطوة هي الكفيلـة بتوفير المناخ الملائم لعودة المعارضين للنظام من الخارج، الذين يرفضون ما يقدم إلـيهم مـن دعـوات

للعودة وممارسة المعارضة من داخل المؤتمرات الشعبية... وذلك لأنهم أولاً يرفضون هذا النظام السياسي، ومن ثم فليس من المنطقي دعوتهم للعمل من خلاله، ولأنهم ثانيًا، يشترطون أن تكفل لهم حرية الحركة والتعبير، وهو ما يتطلب ما أسميناه إزالة العقبات التي تحول دون ذلك (القوانين المجرّمة للرأي المخالف + الأجهزة المكلفة بمحاربة الرأي المخالف وملاحقته = اللجان الثورية).

ولذلك فسوف يكون من أهم المؤشرات على صحة المسار الذي ينتهجه مشروع الإصلاح اتخاذ خطوات ملموسة على صعيد إطلاق حرية الفكر والتعبير، لكي يبدأ التداول الفعلي للأفكار والرؤى حول المأزق والسبيل إلى الحل. ولا بد أن يتم هذا التداول عبر قنوات شرعية للتعبير، تمارس عملها داخل البلاد، ويلمس الناس بأنفسهم أنها توفر بالفعل فضاء حقيقيًا للتعبير الحر، وضمانة فعلية للفكر الحر.

ولقد علق البعض آمالا على أن تكون محطة الإذاعة (أف أم) وقناة "الليبية" الفضائية اللتان أنشأهما سيف الإسلام هما أولى المؤشرات في هذا السبيل. ولكنهما حتى الآن لم تتجاوزا الحاجز الأشد حساسية، وهو التعبير عن الفكر والرأي السياسي، وما زالتا تراوحان في النقطة التي بدأتا منها، وهي نقطة الترفيه والتسلية، من خلال بث الأغاني والمسلسلات وما في حكمها.

ورغم كل ما يمكن إبداؤه من تحفظات على خطاب سيف الإسلام في 20 أغسطس من حيث أسلوبه ومحتواه ونوع التجمع الذي ألقي فيه، إلا أنه احتوى على عدة مواقف في منتهى الأهمية والخطورة، لعل أهمها على الإطلاق تأكيدات سيف الإسلام على فشل التجربة عبر المرحلة الماضية، وعلى أن ما يسمى الديمقراطية في ليبيا هو أكذوبة وزيف ودجل، وإدانته للممارسات القمعية ضد الحرية بصفة عامة (الحديث عن المساجين) وحرية الرأي بصفة خاصة (إدانة الصحافة الحكومية).

ومن هنا نكرر أن الخطوة الأولى نحو البحث عن الحل، هي الاعتراف بأن التجربة لم تنجح، وأن الحل يتمثل في إعادة النظر في الأمر برمته.

وبعد التأكيد على وجاهة المشروع الإصلاحي الذي يطرحه سيف الإسلام فإنه من الضروري التنبيه إلى أن خياره في الاعتماد على ما يسميه (الفعاليات الشبابية)، والانخداع بما يوهمه به الملتفون حوله من أن لديه قوة تتكون من أربعمائة ألف شاب، هو خيار يحتاج إلى إعادة نظر، لتقييم ما إذا كان بإمكان هذه "الفعاليات" تأسيس شيء ذي قيمة على الصعيد الفكري السياسي، يمكن أن تبنى عليه أية تحركات قادمة في منظور إعادة بناء الدولة التي ينادي بالانتقال إليها من مرحلة الثورة الحالية.

ولعل سيف الإسلام يدرك أنه الآن بحاجة إلى أن يعتمد على شريحة ـ أو شرائح ـ أخرى، تكون مؤهلة وقادرة على أن تبلور معه رؤية سياسية متكاملة، تستند إلى خطة عمل مرحلي مدروسة، تتكون من خطوات ومراحل، تقود إحداها إلى الأخرى، حتى تتوج بعد زمن ببلوغ النتيجة المرجوة، وهي بناء دولة المؤسسات بناء على دستور يضعه ويختاره الشعب.

ويرى بعض المعلقين أن ما حققه سيف الإسلام من تطعيم الحكومة الجديدة (اللجنة الشعبية العامة) بعناصر مشهود لها بأنها مؤهلة ونظيفة وقادرة يمثل بداية موفقة في هذا الإتجاه.

ويتضح من خلال جهود منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية في هذا المجال، ومن خلال الدراسة التي تقدم بها لمشروع سيف الإسلام أنه طرف ورافد من روافد هذا التيار الكبير الذي يتشكل الآن، وهو تيار التغيير والإصلاح. وأعني بقولي (رافد من روافد هذا التيار) التأكيد على أن تيار الإصلاح بات يضم ويستقطب قوى مختلفة تلتقي كلها حول قبول فكرة التغيير دون التشبث بمطلب (إزالة النظام) أو (تنحي) قيادته.

كما أن تعليقات محمود شمام، وتصريحات محمد بويصير وغيرهما حول خطاب سيف الإسلام هي أصوات تلتقي جميعها حول أهم فكرة في تصورات الإصلاح وهي ضرورة البدء بإعلان إخفاق التجربة، وهو ما يسميه بعضهم (تفكيك النظام)، والشروع في الخطوات اللازمة لإعادة البناء، حيث تلتقي هذه الأصوات جميعها في المناداة بضرورة اتخاذ خطوات معينة، تمثل نقطة البدء الفعلية. وهي ما عبر عنه البعض (بإعلان العفو العام) وما عبرنا عنه نحن بإزالة كل ما ترتب على (تجريم الرأي السياسي المخالف)، أي إلغاء كل القوانين النافذة في هذا الصدد (قانون حماية الثورة ووثيقة الشرعية الثورية)، ومن ثم إلغاء الأجهزة التي كان منوطًا بها تنفيذ هذه التوجهات (اللجان الثورية وما في حكمها).

ثم تلتقي هذه الأصوات كلها حول فكرة المرور بمرحلة انتقالية، نحو بناء دولة المؤسسات، تبدأ بمرحلة أولى من إطلاق الحريات (حرية الرأي وحرية العمل السياسي)، يتاح فيها لكل الليبيين (دون استثناء أو إقصاء) تبادل الرأي والأفكار حول ملامح النظام السياسي الذي يتمنونه للبلاد، وهي مرحلة ينبغي أن تقود إلى مرحلة الشروع في البناء السياسي التي تبدأ بانتخاب هيئة أو جمعية تأسيسية لوضع الدستور واستفتاء الشعب عليه، لكي تنتهي بانتخاب المؤسسات التي ينص عليها الدستور، وتقوم عليها الدولة.

في إطار هذا التصور يبدو لي أن أهم ما يمكن أن يحدث الآن كبلورة لبعض الأفكار التي طرحها خطاب سيف الإسلام، هو بروز مؤشرات فعلية على المباشرة في إطلاق حرية الرأي، وذلك عن طريق السماح للمعارضين بالتعبير عن رأيهم بحرية من داخل البلاد. فإذا نجح في هذا فسوف يكون ذلك فتحًا مهمًا، سوف يجد القبول والتشجيع والدعم والسعي الحثيث للبناء عليه من قبل جميع الشرائح المقتنعة بالإصلاح... وربما أدي إلى التمهيد لعقد مؤتمر للحوار الوطني، بما يسمح بمتابعة سائر الخطوات.